4 August 2004
Arabic

مجلس الأمن



بيان لرئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٠٦١، المعقودة في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يحيط مجلس الأمن علما بالرسالة المؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2004/420).

"كما يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2004/341).

"ويتوجه مجلس الأمن بالشكر إلى كل من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعية العامة لها وإلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعيها العام على هذين التقييمين اللذين كان المجلس قد طلب إعدادهما بقراره



١٥٣٤ (٢٠٠٤) والذين ألقوا بتقاريرهم الشفوية المدلى بها في الجلسة ٤٩٩٩ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه للمحكمتين ويرحب بجهود كل منهما في السعي إلى تحقيق استراتيجية الإنجاز المتعلقة بها. ويستحثهما المجلس بشدة على ألا تدخرا وسعا لضمان استمرارهما في مسيرة العمل من أجل الوفاء بالمواعيد المحددة لتحقيق أهداف استراتيجيتي الإنجاز.

”ويؤكد مجلس الأمن أن التعاون الكامل بين جميع الدول والمحكمتين ليس مجرد التزام واجب عليها كلها بموجب قراره ٨٢٧ (١٩٩٣) و٩٥٥ (١٩٩٤) والنظامين الأساسيين للمحكمتين، بل هو أيضا مقوم أساسي من مقومات قيام كل منهما بتحقيق استراتيجية الإنجاز المتعلقة بها. ويحيط المجلس علما في هذا المقام إحاطة دقيقة بالتقييمين المقدمين بشأن مستوى التعاون الذي تبديه سلطات صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أننا نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الجديدة في صربيا بشأن التعاون مع المحكمة المذكورة. ويحيط المجلس علما بتطورات التعاون الكرواتي والرواندي مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على التوالي.

”ويدعو مجلس الأمن مجددا جميع الدول، ولا سيما صربيا والجبل الأسود وكرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك، إلى تكثيف تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتزويدها بجميع المساعدات اللازمة لها، ولا سيما تسليمها كل من رادوفان كراچيتش وراتكو ملاديتش، وكذلك أني غوتوفينا وسائر المتهمين الآخرين.

”ويدعو مجلس الأمن مجددا جميع الدول، ولا سيما رواندا، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، إلى أن تكثف تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتوفر لها جميع المساعدات اللازمة لها، بما يشمل التحقيقات المتعلقة بالجيش الوطني الرواندي، والمساعدات المبذولة لتسليمها فيليبسيان كابوغا وسائر المتهمين الآخرين.

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق أن نقص التبرعات المالية المقدمة من الدول الأعضاء من شأنه أن يعرقل المحكمتين عن أداء عملها، ويحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية إحالة القضايا المتعلقة بالمتهمين من المرتبتين الصغرى والمتوسطة إلى المحاكم الوطنية المختصة في تحقيق استراتيجي الإنجاز، ويشير إلى أحكام قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، ومن بينها الدعوة إلى تقديم المساعدة لضمان أن يتكامل هذا المسعى بالنجاح.

”ويشير مجلس الأمن أيضا إلى الشواغل التي أعرب عنها رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن التأثير المحتمل لانتهاؤ مدة خدمة القضاة الدائمين على نظر القضايا ويحيط علما بالرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الموجهة من المستشار القانوني بالنيابة التي دعا فيها الدول إلى تسمية مرشحين للعمل كقضاة دائمين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قبل حلول ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

”ويشجع مجلس الأمن فتح المزيد من أبواب الحوار بين المحكمتين وفريقه العامل حول الأمور ذات الاهتمام المشترك.

”وستظل المسألة قيد نظر مجلس الأمن“.